

مراقب الشؤون الإنسانية آذار / مارس 2010

نظرة عامة



من المقرر هدم ما يقرب من 90 منزل فلسطيني في حي البستان في سلوان في القدس الشرقية. وضعت الإعلانات الإسرائيلية الأخيرة فيما يتعلق بسلوان حدة التوتر في القدس الشرقية. الصورة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

يسلط التصاعد المفاجئ للعنف الذي اجتاحت الأراضي الفلسطينية المحتلة في آذار/ مارس الضوء على هشاشة الوضع بشكل عام، وانكشاف السكان المدنيين للمخاطر. وقد أسفرت أعمال العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين عن أكبر عدد من الخسائر البشرية (القتلى والجرحى معاً) في صفوف الفلسطينيين في شهر منذ نهاية هجوم "الرصاصة المصوب" العسكري.

وفي الضفة الغربية، أسفرت إحتجاجات وحوادث أخرى عن مقتل أربعة فلسطينيين وإصابة 349، فضلاً عن 44 إصابة بين القوات الإسرائيلية. ووقعت معظم الإصابات في اشتباكات في القدس الشرقية بين متظاهرين فلسطينيين والشرطة الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن السبب المباشر كان افتتاح كنيس يهودي في البلدة القديمة والدعوات اللاحقة من بعض القادة السياسيين الفلسطينيين "لحمية" المسجد الأقصى، فإن عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع حدة التوتر. وتشمل هذه سلسلة من القرارات والتقارير والبيانات بشأن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية، والتي تنطوي على أعمال هدم واسعة النطاق لمنازل فلسطينية. وإنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني بموجب القانون الدولي، وأيضاً لها تأثير كبير على الأوضاع الإنسانية للسكان الفلسطينيين، بما في ذلك تقلص المساحة المتاحة لتلبية الاحتياجات الفلسطينية.

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية: ارتفاع حاد في عدد الضحايا • قلق من خطط لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية • قيود مشددة على حرية التنقل إلى القدس الشرقية و إلى بعض المجتمعات المحلية في وادي الأردن • آخر التطورات المتعلقة بالجدار • استطلاع جديد للامم المتحدة يكشف عن مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى الأطفال في مجتمعات الرعاة في المنطقة "ج" • تحديث بخصوص هدم المنازل وأوامر الهدم ووقف العمل والإخلاء

قطاع غزة: تصعيد ملحوظ في العنف ينجم عن تزايد في عدد الضحايا • قلق بشأن تنفيذ أحكام الإعدام • الواردات إلى غزة • ما تزال حركة الناس من وإلى قطاع غزة مقيدة؛ فتح معبر رفح بشكل استثنائي لمدة خمسة أيام • مبادرة جديدة تشجيع استخدام المواد المعاد تدويرها • فربق الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بنزع الألغام يبدأ تدمير الذخائر غير المنفجرة

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: صندوق حماية الطفل • الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية يقومان بزيارة للأراضي الفلسطينية المحتلة • حرية وصول المساعدات الإنسانية • آخر المستجدات بخصوص المناشدة الإنسانية الموحدة وصندوق الاستجابة الإنسانية

الأمم المتحدة، وقطع غيار لإصلاح وصيانة شبكة الكهرباء، واستمرار استيراد الزجاج المطلوب لإصلاح النوافذ المحطمة. أيضا هذا الشهر، أبلغت السلطات الإسرائيلية الأمين العام للأمم المتحدة أنه سوف تتم الموافقة قريباً على دخول المواد اللازمة لإنهاء مشروع إسكان وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا (150 وحدة سكنية). وبينما نرحب بهذا التطور، لا تزال هذه الخطوات بعيدة عن تلبية احتياجات إعادة الإعمار القائمة. فإتمام مشروع إسكان الأونروا، على سبيل المثال، سيعالج أقل من واحد في المائة فقط من الاحتياجات السكنية المقدره في غزة. ولن تكون هذه التدابير كافية سواء لاحتواء الانهيار في القطاع الخاص أو تجنب التآكل المستمر في سبل العيش.

وكما أكد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، جون هولمز، في زيارته إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة هذا الشهر، "الناس بحاجة إلى أن يعطوا الفرصة ليعيشوا حياة طبيعية وكريمة. ولكي يحدث هذا، لا يكفي إدخال تحسينات هامشية هنا وهناك. يلزم إجراء تغييرات أكثر جذرية في السياسة. ففي غزة، لا بد من إعادة فتح المعابر بشكل كامل، وفي الضفة الغربية، يجب أن تتوقف عمليات الهدم وعمليات الطرد غير القانونية كما ينبغي السماح بالتطور الطبيعي في القدس الشرقية والمنطقة "ج".

شهد قطاع غزة أيضا زيادة كبيرة في عدد الضحايا. نجمت الغالبية العظمى من الضحايا الفلسطينيين (أربع وفيات و39 إصابة)، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بمنازل المدنيين والممتلكات الزراعية، نتيجة لسلسلة من الضربات الجوية التي شنتها القوات الجوية الإسرائيلية. ووقعت الغارات بعد مقتل أحد الرعايا الأجانب العاملين في جنوب إسرائيل بانفجار صاروخ أطلقه فصيل فلسطيني. ورغم أن هذا كان أول قتيل يسقط في إسرائيل نتيجة لإطلاق الصواريخ منذ نهاية هجوم "الرصاص المصبوب"، إطلاق الصواريخ العشوائية من قطاع غزة مستمر منذ سنوات، مما يعرض للخطر حياة المدنيين الإسرائيليين الذين يعيشون على طول الحدود ويعرض المدنيين الفلسطينيين لخطر العمليات الانتقامية الإسرائيلية. أيضا هذا الشهر، قتل ثلاثة جنود إسرائيليين في اشتباكات مع مسلحين فلسطينيين وأصيب ثلاثة آخرون.

وبينما يستمر الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، تفاقم سوء الظروف المعيشية هذا الشهر بسبب تدهور إمدادات الكهرباء. ويعزى ذلك إلى الانخفاض المستمر في استيراد الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة في أعقاب أزمة تمويل بدأت في كانون الأول / ديسمبر 2009. ومع ذلك، قامت السلطات الإسرائيلية في آذار/ مارس ببعض التخفيفات في الحصار، بما في ذلك الموافقة على دخول مواد لازمة لمشروع صرف صحي تنفذه

الضفة الغربية

ارتفاع حاد في عدد الضحايا

أدت احتجاجات واسعة النطاق إلى أكبر عدد من الخسائر البشرية بين الفلسطينيين في شهر واحد منذ بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تسجيل الخسائر في كانون الثاني/يناير 2005

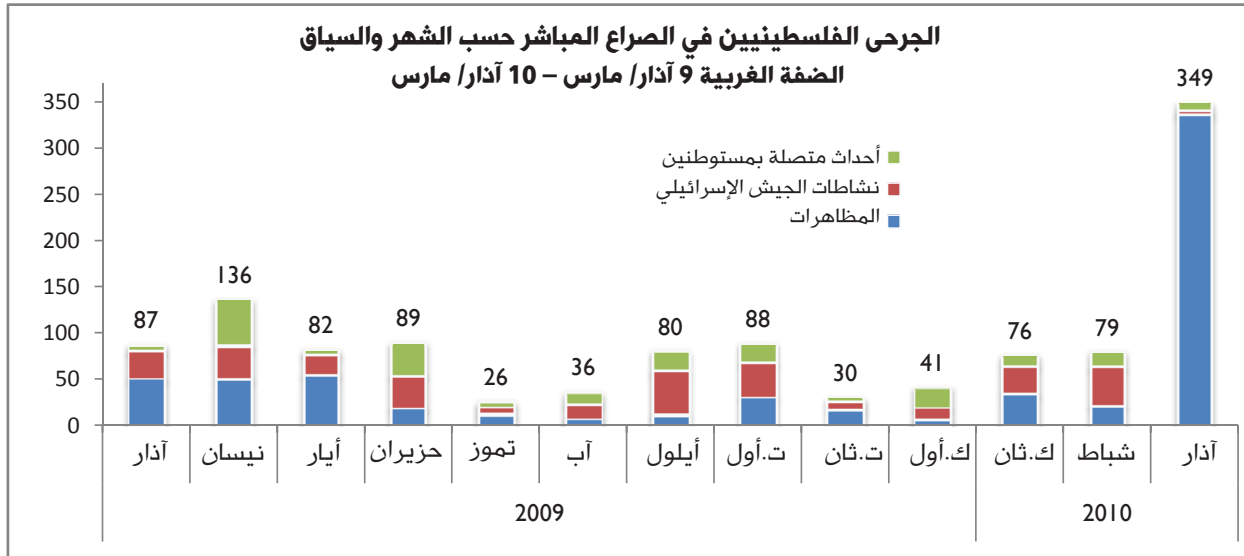
أدت احتجاجات واسعة النطاق إلى أكبر عدد من الخسائر البشرية بين الفلسطينيين في شهر واحد منذ بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تسجيل الخسائر في كانون الثاني/يناير 2005.

سجل آذار/مارس 2010 أكبر عدد من الإصابات الفلسطينية في الضفة الغربية في شهر واحد منذ بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تسجيل الخسائر في كانون الثاني/يناير 2005. وبعد ارتفاع ثابت لمدة ثلاثة أشهر في عدد الجرحى الفلسطينيين في الضفة الغربية، ازداد عدد الفلسطينيين الذين جرحوا وقتلوا بسبب النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي زيادة كبيرة في آذار/مارس؛ قتل أربعة مدنيين فلسطينيين، بينهم طفلان، وجرح 349 شخصاً، حيث أصيب 346 على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية وثلاثة جرحهم المستوطنون الإسرائيليون. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب 53 إسرائيلياً، بينهم

44 من أفراد قوات الأمن (معظمهم من رجال الشرطة) وتسعة مستوطنين إسرائيليين.

وسجلت حالات القتل هذا الشهر في حادثين وقعا في محيط مدينة نابلس، حيث أطلق الجنود الإسرائيليون النار وقتلوا أربعة مدنيين فلسطينيين بينهم طفلين. وسقطت ضحيتان في 21 آذار/مارس، أثناء أو في أعقاب مظاهرة أهالي قرية عراق بورين احتجاجاً على توسيع مستوطنة براخا (أنظر الإطار في هذا لتقرير)، ووقعت حالتا الوفاة الأخرى في اليوم التالي قرب قرية عورتا. اكتنف الغموض ظروف الحادثين. ففي حالة عراق بورين، ادعى الجيش الإسرائيلي في البداية أن الضحيتين أصيبا برصاص معدني مغلف بالمطاط أطلق لتفريق الحشد. إلا ان تحقيقات اثنتين من منظمات حقوق الإنسان (بتسيلم ومؤسسة الحق) أشارت إلى أن الاثنتين أصيبا بذخيرة حية أطلقت بعد انتهاء المظاهرة². بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام الإسرائيلية، بدأت القيادة الوسطى للجيش الإسرائيلي تحقيقات داخلية في الحادثين خلصت إلى أن "أخطاء تكتيكية" اقترفت، وانه كان من الممكن تجنب مقتل الفلسطينيين الأربعة³. ويجري حالياً تحقيق جنائي من قبل الشرطة العسكرية الإسرائيلية.

الجرحي الفلسطينيين في الصراع المباشر حسب الشهر والسياق الضفة الغربية 9 آذار/ مارس – 10 آذار/ مارس



واستأثرت المظاهرات المألوفة ضد الجدار وتوسيع المستوطنات في نعلين وبلعين ودير نظام (رام الله) وبيت جالا (بيت لحم) بنسبة 13 في المائة من الإصابات بين الفلسطينيين في الاشتباكات والمظاهرات. وبالإضافة إلى ذلك، وزع الجيش الإسرائيلي أوامر تعلن أن المنطقة الواقعة ما بين الجدار والمناطق المبنية في قرى بلعين ونعلين مناطق عسكرية مغلقة أيام الجمعة، من الساعة 8 صباحاً وحتى 8 مساءً، لمدة ستة أشهر، من منتصف شباط/ فبراير حتى منتصف آب/ أغسطس. وتجعل هذه الأوامر غير المقيمين الذين يدخلون المنطقة دون إذن من الجيش الإسرائيلي عرضة للاعتقال.

قلق بخصوص خطط لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية

طوال آذار/مارس، كانت هناك تقارير متعددة عن خطط لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية وحولها⁴. ووفقاً لمنظمة السلام الآن الإسرائيلية، هناك ما لا يقل عن 19 خطة مختلفة لبناء أكثر من 9,000 وحدة سكنية و1,450 غرفة فندقية حالياً في مراحل مختلفة من عملية التخطيط⁵. وتشير تقديرات أخرى إلى أنه يجري التخطيط لبناء ما يصل إلى 50,000 وحدة سكنية للمستوطنين في مستوطنات القدس الشرقية⁶.

وكان لإنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تداعيات كبيرة على السكان الفلسطينيين، بما في ذلك التخفيض في المناطق المتاحة للاستخدام الفلسطيني. فمنذ عام 1967، صادرت إسرائيل نحو 35 في المائة من الأراضي في القدس الشرقية التي ضمتها، لاستخدام المستوطنات الإسرائيلية الحصري، والتي يسكن فيها حالياً حوالي 200,000 مستوطن إسرائيلي. وفي الوقت نفسه، حُصص 13 في المائة فقط من القدس الشرقية

الأجواء المتوترة في الضفة الغربية بسبب قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي في شباط/ فبراير إضافة الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح/ قبر راحيل في مدينة بيت لحم إلى قائمة "مواقع التراث الوطني" الإسرائيلية ازدادت تفاقماً في آذار/مارس بسبب القرارات الإسرائيلية المثيرة للجدل والتصريحات التي تركز على القدس الشرقية. وقد انعكس التوتر في العديد من الاحتجاجات والاشتباكات، بما في ذلك المظاهرات المنتظمة لمناهضة الجدار، مما أدى إلى إصابة 335 فلسطينياً، من بينهم 49 طفلاً.

ووقع أكثر من نصف هذه الإصابات بين الفلسطينيين (174) يوم 16 آذار/مارس خلال الاشتباكات التي بدأت في البلدة القديمة في القدس الشرقية، وانتشرت في وقت لاحق إلى الأحياء المجاورة، فضلاً عن عدة مواقع في محافظات رام الله والخليل وبيت لحم. وعلى الرغم من أن الاشتباكات وقعت على خلفية سلسلة من القرارات والتصريحات حول توسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية التي أدلى بها في الأسبوع السابق، والتي تشمل واحدة منها (في حي سلوان) هدم واسع النطاق للبيوت (انظر أيضاً المقطع التالي)، إلا أن افتتاح الكنيس اليهودي في البلدة القديمة في القدس الشرقية في اليوم السابق أدى إلى إندلاعها على الفور، والدعوات اللاحقة من بعض الزعماء السياسيين الفلسطينيين لحماية المسجد الأقصى. ودفعت الاضطرابات في القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها السلطات الإسرائيلية إلى فرض إغلاق عام، والتي شملت منع وصول الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح خاصة إلى القدس الشرقية، مما ساهم أيضاً في التوتر. (انظر أيضاً القسم الخاص بالإغلاقات العامة). وقد تسبب الرصاص المعدني المغلف بالمطاط الذي أطلقته الشرطة الإسرائيلية فيما يقرب من ربع الإصابات الفلسطينية يوم 16 آذار/مارس؛ وأصيب ثمانية أشخاص على الأقل بجروح شديدة في الرأس. ونجمت الإصابات الفلسطينية المتبقية إما عن طريق الاعتداء البدني أو القنابل اليدوية الصاعقة أو استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي استدعى العلاج الطبي.

جاءت الوفيات في قرية عراق بورين الفلسطينية على خلفية المضايقات المستمرة والعنف من قبل المستوطنين الإسرائيليين من مستوطنة براخا القريبة. ومنذ تموز/ يوليو 2009، عندما أضرم المستوطنون الإسرائيليون النار في 10 دونمات من الأراضي المزروعة في القرية، وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كل أسبوع تقريباً، حوادث تحرش للمستوطنين بسكان القرية. وفي آب/ أغسطس 2009، بدأ أهالي القرية الاحتجاج على توسيع المستوطنة الإسرائيلية، والتي تتعدى على أراضي القرية. ومنذ ذلك الوقت، اشتبك المستوطنون الإسرائيليون من مستوطنة براخا والجيش الإسرائيلي مع سكان القرية ونشطاء دوليين 14 مرة، مما أدى إلى إصابة ما لا يقل عن 22 فلسطينياً وإصابة شخص واحد يحمل الجنسية الهولندية، ومعظم الإصابات كانت من استنشاق الغاز المسيل للدموع والرصاص المعدني المغلف بالمطاط.

وهو أيضاً قيد النظر حالياً، ستوفر الأرض لتوسيع مستوطنة مدينة داود⁹.

واستمر نمو المستوطنات الإسرائيلية، في أماكن أخرى في الضفة الغربية، بالرغم من التجميد الجزئي للبناء الجديد في المستوطنات التي أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وفي هذا الشهر، وافق وزير الدفاع الإسرائيلي على بناء 112 وحدة سكنية جديدة في مستوطنة بيتار عيليت في جنوب غرب القدس الشرقية¹⁰. ووفقاً للبيانات الأخيرة الصادرة عن اللجنة الإسرائيلية المركزية للإحصاء، فإن عدد الوحدات السكنية التي بدأ انشاؤها في مستوطنات الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) في الربع الأخير من عام 2009 وصل إلى 593، وهي زيادة طفيفة مقارنة مع الربع الثالث من العام (538)، وزيادة كبيرة بالمقارنة مع الربعين السابقين (321 و339). وفي شباط/ فبراير 2010، اعترفت وزارة الدفاع الإسرائيلية أن ربع جميع المستوطنات خارج القدس الشرقية خرقت قرار تجميد الاستيطان¹¹.

حرية الوصول إلى القدس الشرقية وإلى بعض المجتمعات المحلية في وادي الأردن مقيدة بشدة

في سياق ازدياد حدة التوتر والاحتجاجات في القدس الشرقية، وبالإضافة إلى بداية عطلة عيد الفصح اليهودي، فرضت السلطات الإسرائيلية "إغلاقاً عاماً" على الضفة الغربية في ثلاث مناسبات منفصلة خلال الشهر ليصل مجموع الإغلاقات 11 يوماً¹² ونتيجة لذلك، خلال هذه الأيام، منع جميع حاملي هوية الضفة الغربية الذين يحملون تصاريح سارية المفعول من دخول القدس الشرقية وإسرائيل، مع استثناءات لعدة فئات من حاملي التصاريح، بما في ذلك الحالات الطبية وغيرها من الحالات الإنسانية. وكان الوصول إلى القدس الشرقية خلال الفترة المتبقية من هذا الشهر صعباً أيضاً بسبب

للتنمية الفلسطينية، ومعظمها مناطق مبنية بالفعل. وكان الغضب على استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في القدس الشرقية واحداً من الأسباب الرئيسية لتزايد المواجهات بين المتظاهرين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية وارتفاع أعداد الضحايا في آذار/مارس (انظر في قسم الحماية في هذه الوثيقة).

ومن ضمن الخطط التي حددتها منظمة السلام الآن، هناك ست خطط لبناء وحدات سكنية استيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. وفي آذار/مارس، حقق نشاط كهذا مزيداً من التقدم عندما منحت لجنة تخطيط وبناء منطقة القدس الموافقة النهائية على خطة لبناء 20 وحدة سكنية في مجمع فندق شبرد في حي الشيخ جراح. بالإضافة إلى ذلك، اشارت تقارير وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن اللجنة نفسها أعطت "موافقة إجرائية" لبناء 200 شقة استيطانية في مناطق أخرى من الحي⁷. وكانت منظمات الاستيطان الإسرائيلية قامت بجهود دؤوبة للسيطرة على الأراضي والممتلكات وإقامة وجود مستمر في حي الشيخ جراح، وتشريد 55 فلسطينياً منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2008، وتعريض ما يقرب من 500 آخرين لخطر التشرد.

كذلك من الجدير ذكر أن رئيس بلدية القدس قدم خطته لتطوير مجمع سياحي في منطقة البستان في حي سلوان في مؤتمر صحافي. وستتطلب هذه الخطة هدم عشرات المنازل الفلسطينية ونقل المئات من السكان المشردين إلى مناطق أخرى في الحي. وحالياً، فإن نحو 90 منزلاً فلسطينياً في هذه المنطقة تنتظر تنفيذ أوامر هدم. وفي غضون ذلك، يقوم مخطط الحي المعتمد من قبل السكان بتقديم خطة بديلة للبلدية قد تتحاشى أي تشريد مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات التخطيط العمراني في المنطقة. ومع ذلك، ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، تم تجميد خطة رئيس البلدية بناء على طلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي⁸. ومن شأن خطة استيطان إضافية في موقع قريب في حي سلوان (وادي حلوة)،

الإغلاق المتقطع لبعض حواجز الجدار الرئيسية المؤدية الى المدينة، في أعقاب اشتباكات وحوادث عنف عندها أو بالقرب منها. فعلى سبيل المثال، في 18 و 19 آذار/مارس، اغلق الجيش الإسرائيلي حاجز شعفاط جزئياً، وهي نقطة الوصول الرئيسية من خلال الجدار بين مخيم شعفاط للاجئين القريب وباقي المدينة، مما ادى الى حظر حركة السيارات من خلاله؛ وحاجز قلنديا، الذي يسيطر على الطريق الرئيسي الى القدس الشرقية المتاح للفلسطينيين القادمين من الشمال، كان قد أغلق لأكثر من 23 ساعة في خمسة أيام خلال الشهر. وداخل القدس الشرقية، مُنع الرجال الفلسطينيون الذين يحملون بطاقات هوية إسرائيلية الذين نقل أعمارهم عن 50 عاماً من دخول المسجد الأقصى في ثلاثة أيام خلال الشهر.

وفي غور الأردن، لا تزال المجتمعات الفلسطينية الصغيرة الواقعة في المنطقة "ج" تواجه قيوداً متعددة مفروضة على الوصول إلى أراضي الرعي والزراعة، ومعظمها خصصه الجيش الإسرائيلي في الماضي "كمناطق إطلاق نار"، فضلاً عن مواقع المجتمعات المحلية نفسها. وفي هذا الشهر أغلقت بوابة طريق على الطريق الرئيسي الذي يربط المجتمعين المحليين الحديدية وخربة حمصة بمركز خدماتهما الرئيسي في بلدة طوباس لمدة أسبوع. ونتيجة لذلك، يضطر السكان إلى سلوك طريق التفاقية طويلة وعبور حاجز دائم (الحمرا) للوصول إلى طوباس. وأيضاً في هذا الشهر، فرض الجيش الإسرائيلي حظر التجول على مجتمعين محليين آخرين في هذه المنطقة بسبب رشق سيارات إسرائيلية كانت تسير على الطريق رقم 90 بالحجارة: في الزبيدات، لما مجموعه 19 ساعة، وفي العوجا لمدة ست ساعات. وأثناء حظر التجول، أجبر الجيش الإسرائيلي جميع المحلات الفلسطينية على الطريق رقم 90 على الإغلاق، ومنع المدرسين من الوصول إلى مدارسهم في الزبيدات.

أحدث المستجدات بخصوص الجدار

حدث، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، عدد من التطورات بشأن بناء وإعادة تحويل مسار الجدار، بالإضافة إلى التغييرات في تشغيل حواجز الجدار.

في محافظة قلقيلية، تمت إزالة الأسفلت من قسم من طريق الدورية العسكرية الخاصة بالجدار. جاء ذلك في أعقاب تحويل سابق لمسار الجدار كان قد امر به قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية. وستتطلب الأرض المستعادة من إزالة الأسفلت استصلاحاً، حتى يتم ارجاعها إلى حالتها السابقة. ولا يزال قرار محكمة العدل العليا بتحويل مسار قسم آخر في نفس المنطقة معلقاً، وذلك بسبب الاعتراضات التي قدمها مزارعون فلسطينيون، والذين ستبقى أراضيهم وراء الجدار.

والى الجنوب أكثر في محافظة قلقيلية، خفض الجيش الإسرائيلي وجوده عند حاجز الجدار الذي يتحكم بالحركة بين قرية عزون عتمة (عدد سكانها 2,000 نسمة) والضفة الغربية. وفي حين لا تزال البنية التحتية للحاجز في الموقع، إلا أن الرقابة على الأشخاص والمركبات الداخلة الى عزون عتمة تجرى الآن لأغراض محددة فقط؛ ولا يزال الزوار والمزارعون ومقدمو الخدمات يحتاجون للحصول على تصاريح للوصول إلى القرية. وسابقاً، كان الحاجز يُغلق يومياً من العاشرة مساءً حتى السادسة صباحاً، مقيدا حركة المجتمع المحلي بأكمله فعلياً خلال ساعات الليل. وشكل هذا مشكلة خصوصاً بالنسبة للأمهات الحوامل في المخاض، حيث أن المرفق الصحي الوحيد المتاح هو عيادة رعاية صحية أولية أساسية تعمل لمدة ساعتين في اليوم مرتين في الأسبوع¹³. وبالإضافة إلى الجدار الرئيسي، يحيط بعزون عتمة جدار ثانوي يعزل تسع عائلات عن باقي القرية؛ ولا يزال الحاجز على طول هذا الجدار الثانوي، الذي يغلق من العاشرة مساءً حتى الخامسة صباحاً، مشغول بالجنود بشكل دائم، ويتطلب تصاريح زيارة للفلسطينيين الذين يعيشون خارج المنطقة اذا رغبوا في الدخول.

وفي محافظتي رام الله والقدس، تم تمديد مدة سريان الأوامر العسكرية الإسرائيلية من عام 2009، لوضع اليد على أراضٍ يملكها فلسطينيون لبناء الجدار، حتى كانون الأول/ديسمبر 2011. وتبقي السلطات الإسرائيلية على أن الجدار هو بناء مؤقت وأن وضع اليد على الأراضي هو لفترة محدودة فقط، على الرغم من أنه يمكن تجديد الأوامر إلى أجل غير مسمى.

أيضا في القدس، قضت محكمة العدل العليا الاسرائيلية، في 15 آذار/مارس، أن قرية الشيخ سعد سوف تبقى على جانب شرق، أو جانب 'الضفة الغربية' من الجدار. وتقع الشيخ سعد خارج الحدود القدس المعلنة إسرائيلاً ولكنها ترتبط ارتباطاً تاريخياً بحي جبل المكبر في القدس الشرقية، حيث تقع العديد من خدمات الصحة والتعليم الخاصة بها. ويحمل ما يقرب من نصف عدد سكانها البالغ عددهم 1500 نسمة بطاقات هوية مقدسية. وقدم سكان القرية التماساً إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية لتغيير مسار الجدار إلى الشرق للحفاظ على حرية الوصول دون عائق إلى الجبل المكبر. وإذا اعترفت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بالأثر السلبي على سكان الشيخ سعد، أمرت بأن تبقى حاجز الجدار بجوار القرية مفتوحاً على مدار 24 ساعة في اليوم للسماح لأهالي القرية الذين يحملون بطاقات هوية إسرائيلية أو تصاريح خاصة بالوصول إلى القدس الشرقية.

وفي محافظة بيت لحم في أواخر شباط/فبراير، استأنفت السلطات الإسرائيلية تجريف الأراضي لبناء الجدار، بعد أن كان مجمداً لأكثر من ثلاث سنوات. وعموماً، فإن بناء هذا

امكانية الوصول إلى المنشآت التعليمية من خلال حاجز راس عطية مشكلة يصعب حلها

لا يزال تعديل مسار مقطع من خمسة كيلومترات من الجدار حول مستوطنة "ألفيه منشييه" في جنوب شرق مدينة قلقيلية مستمراً. وعند استكمال تعديل المسار، سيتم "إعادة وصل" ثلاثة مجتمعات محلية تقع حالياً داخل جيب مستوطنة "ألفيه منشييه" بالضفة الغربية. وفي غضون ذلك، لا يزال الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والمرافق الصحية، فضلاً عن أماكن العمل والمراكز التجارية، يشكل معضلة بسبب الحاجة إلى المرور عبر حاجز "راس عطية" للخروج من إلى هذا الجيب أو الدخول إليه. وفي 10 و11 و14 آذار/مارس، اعتصم الطلاب الفلسطينيون عند هذا الحاجز احتجاجاً على تركيب أجهزة جديدة للكشف عن المعادن. ويقتضى من المعلمين المرور عبر الماسحات في طريقهم إلى المدرسة في قرية الدبعة. وعندما رفض المعلمون الامتثال لهذه الإجراءات الجديدة، رفض الجنود السماح لهم بالعبور. ويذهب 250 طالباً إلى المدرسة في دبعة وتخدم ثلاث قرى تقع جميعها داخل جيب مستوطنة "ألفيه منشييه".

على النحو الوارد في الدراسة الاستقصائية المعنية بالتغذية التي أجريت في عام 2006 (1.4 و 2.9 في المائة و 10.2 في المائة على التوالي). وأيضاً، يعاني 79 في المائة من الأسر التي شملتها الدراسة من انعدام الأمن الغذائي، مقارنة مع 25 في المائة بين سكان الضفة الغربية و 61 في المائة بين سكان قطاع غزة؛ فقط 5 في المائة من الأسر كانت آمنة غذائياً. ومن بين الذين شملتهم الدراسة، ذكر 81 في المائة انخفاضاً في الانفاق على المواد الغذائية خلال الأشهر الستة الماضية، و ذكر 94 في المائة انخفاضاً في نوعية الأغذية المشتراة، و 93 في المائة ذكروا انخفاضاً في استهلاك اللحوم.

ووفقاً للتقرير، يواجه الرعي كمنشأ كسب الرزق الرئيسي تحديات متزايدة بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى المراعي، ومنع حركة الناس والبضائع، وفرض قيود على تطوير البنية التحتية للمياه، التي تفاقمت بسبب عدة سنوات من شح المياه. ونتيجة لهذه القيود المادية والاقتصادية، أصبح الحصول على طعام كاف وآمن ومغذي أكثر صعوبة بالنسبة للعديد من تجمعات الرعاة والبدو الذين يعيشون في المنطقة "ج".

وتشرف الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي حالياً على عملية استجابة طوارئ لتلبية الاحتياجات الغذائية لما مجموعه 5,200 أسرة تعيش في 209 تجمعات للرعاة في المنطقة "ج". وهذه هي الجولة الثالثة من ست جولات مقررة لتوزيع الأغذية¹⁵. وتحتوي سلة الأغذية الموزعة على الحبوب والبقول والزيوت النباتية والسكر والملح.

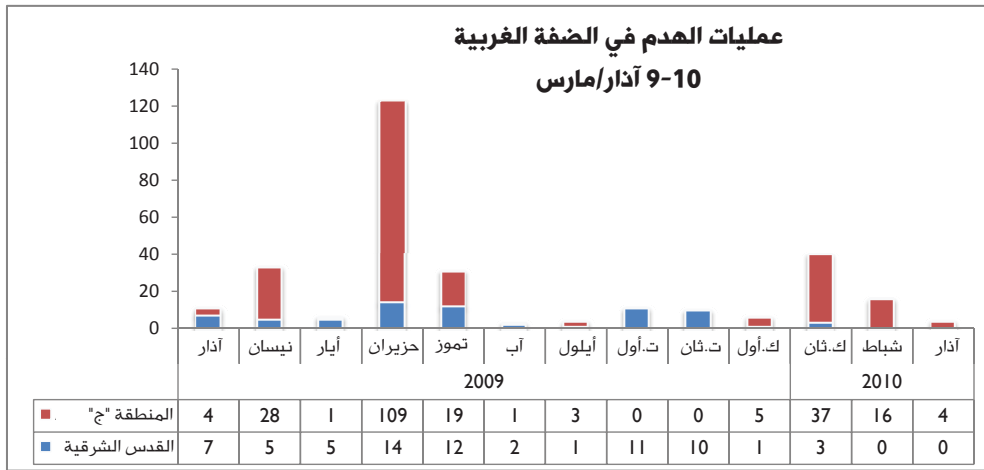
أحدث المستجدات بخصوص هدم المنازل واوامر الهدم ووقف العمل والإخلاء

في آذار/مارس، أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هدم أربعة مبان في المنطقة "ج"، في حين لم تسجل أية عمليات هدم في القدس الشرقية. وحتى الآن في عام 2010، هدمت

المقطع من الجدار يتطلب وضع اليد على نحو 300 دونم من الأراضي واقتلاع 2,000 من أشجار الزيتون تقريباً، وفقاً لبلدية بيت جالا. وعقب استئناف التجريف نظم الفلسطينيون احتجاجاً واشتبكوا مع القوات الإسرائيلية. ووفقاً للمسار كما تمت الموافقة عليه رسمياً، تبلغ المساحة التي يعزلها الجدار إلى الغرب من منطقة بيت لحم الكبرى في كتلة مستوطنات غوش عتصيون ما يقرب من 64 كيلومتراً مربعاً، بما في ذلك بعض أكثر الأراضي خصوبة في المحافظة. وستواجه تسعة تجمعات فلسطينية فيها يشكلون ما يقرب من 21,000 من السكان، صعوبات في الوصول إلى مدينة بيت لحم، وهي مركز خدمات المنطقة الرئيسية للصحة والتعليم والأسواق والتجارة. وسيواجه مزارعو بيت لحم الذين يقيمون على "الجانب الفلسطيني" من الجدار أيضاً صعوبات في الوصول إلى أراضيهم خلف الجدار.

استطلاع جديد للأمم المتحدة يكشف عن مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى الأطفال في تجمعات الرعاة في المنطقة "ج"

في آذار/مارس، أصدر برنامج الأغذية العالمي و وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) نتائج الدراسة الاستقصائية المشتركة الخاصة بالأسرة المعيشية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2009 بين تجمعات الرعاة والبدو في المنطقة "ج"، والتي بينت مستويات مرتفعة تثير القلق من سوء التغذية لدى الأطفال وانعدام الأمن الغذائي¹⁴. ووجدت الدراسة أن 5.9 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من العمر الذين يعيشون في تلك التجمعات يعانون من سوء التغذية الحاد وأن 15.3 في المائة يعانون من نقص الوزن وأن 28.5 في المائة يعانون من التقزم. وهذه الأرقام أعلى بكثير من الأرقام الموازية لسكان الضفة الغربية الأوسع،



الإنسانية توزيع الإدارة المدنية الإسرائيلية لأوامر وقف عمل وهدم تطال 20 مبنى، بما في ذلك 14 مبنى سكنياً، وذلك بسبب عدم وجود تراخيص. وتهدد هذه الأوامر بتهجير 121 فلسطينياً في أجزاء من المنطقة "ج" تقع في محافظات بيت لحم وأريحا والخليل. أيضاً هذا الشهر، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية أمر إخلاء لأسرة مكونة من شخصين في التجمع البدوي "الحديدية" في غور الأردن، على أساس أنهما يقيمان في منطقة عسكرية مغلقة.

السلطات الإسرائيلية 57 مبنى مملوكاً لفلسطينيين، من بينها 24 مبنى سكنياً في المنطقة "ج"، مما أدى إلى تشريد 118 فلسطينياً. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً ثلاث عمليات هدم ذاتي في القدس الشرقية في عام 2010، مما شرد 7 فلسطينيين

في 14 آذار/مارس، هدمت السلطات الإسرائيلية أربع بسطات تتبع الفواكه والخضروات بالقرب من قرية بردلة في المنطقة "ج" من غور الأردن نظراً لعدم وجود تصاريح بناء، وأدى ذلك لاتلاف السلع. أيضاً هذا الشهر، سجل مكتب تنسيق الشؤون

قطاع غزة

صاروخ أطلقه فصيل فلسطيني في غزة¹⁶ وكانت هذه أول حالة وفاة نتيجة إطلاق الصواريخ منذ انتهاء هجوم «الرصاصة المصبوب» العسكري الإسرائيلي في كانون الثاني / يناير 2009. وعقب هذا الهجوم ، وخلال الفترة المتبقية من الشهر، شن سلاح الجو الإسرائيلي سلسلة من الغارات الجوية داخل قطاع غزة مما أسفر عن مقتل أحد المدنيين الفلسطينيين وإصابة 30 آخرين، ثلاثة منهم من الأطفال.

ومن بين أهداف الغارات الجوية أنفاق تحت الحدود بين غزة ومصر ومنشآت في مطار غزة (لم يتم تشغيله لسنوات طويلة) ومبان زراعية في مناطق قريبة من الحدود. وألحقت ضربتان جويتان (في 22 و24 آذار/مارس) إلى أضرار أيضاً بما لا يقل عن 13 منزلاً مدنياً مجاوراً ومدرسة وخزان مياه. وأسفرت غارة جوية أخرى استهدفت منطقة حدودية شرق مدينة خان يونس ووقعت في 26 آذار/مارس عن مقتل مدني واحد وإصابة ستة آخرين، من بينهم صبي عمره 13 عاماً؛ وجاء هذا الهجوم بعد اشتباك مسلح بين القوات الإسرائيلية ومسلحين فلسطينيين في وقت سابق من ذلك اليوم، اندلع بعد تحديد القوات الإسرائيلية مجموعة من المسلحين يحاولون زرع عبوة

تصعيد كبير في العنف ينجم عنه زيادة في الخسائر البشرية

شهد هذا الشهر تصعيداً خطيراً في أعمال العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما أسفر عن مقتل أربعة فلسطينيين، من بينهم مدني واحد، وثلاثة جنود إسرائيليين ومواطن أجنبي؛ كما أصيب 39 فلسطينياً آخرون، جميعهم من المدنيين ما عدا واحد؛ وأصيب ثلاثة جنود إسرائيليين. وتمثل هذه الأرقام زيادة كبيرة عن الخسائر البشرية في شباط/فبراير، عندما قُتل عنصر تابع لمجموعة فلسطينية مسلحة، وأصيب 13 فلسطينياً آخرون بجروح. وعموماً، في الربع الأول من عام 2010، قُتل 13 فلسطينياً وإسرائيليين اثنين في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في غزة وجنوب إسرائيل، وأصيب 59 فلسطينياً آخرون وأربعة إسرائيليين. وكان 83 في المائة على الأقل من جميع الضحايا الفلسطينيين مدنيين عزل؛ وكانت جميع الخسائر الإسرائيلية من الجنود.

وبدأ التصعيد في 18 آذار/مارس في أعقاب مقتل أحد الرعايا الأجانب العاملين في جنوب إسرائيل (نتيف هعساراه) بواسطة

ولا تزال الأنفاق تحت حدود غزة مع مصر تحصد الأرواح؛ حيث قُتل اثنان من الفلسطينيين في حوادث انهيار أنفاق خلال الشهر. وتشكل الأنفاق شريان حياة لسكان غزة، بالرغم من الخطر الذي تشكله على حياة الناس الذين يعملون داخلها، وتوفر السلع غير المتاحة من خلال معابر غزة الرسمية. ومنذ بداية عام 2010، قُتل 12 شخصاً على الأقل وجرح 21 آخرون في حوادث مختلفة ذات صلة بالأنفاق.

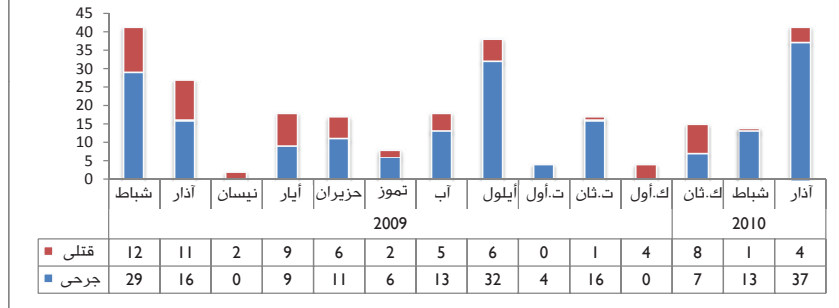
قلق بخصوص إمكانية تنفيذ أحكام إعدام

في مقابلة في 24 آذار/مارس، صرح وزير داخلية حركة المقاومة الإسلامية (حماس) السيد فتحي حماد أن السجناء المدانين "بالتعاون" سيُعدمون. وفي 25 آذار/مارس صرح النائب العام في حكومة حماس السيد محمد عبد بأن مكتب النيابة العامة شرع في عملية التصديق على أحكام الإعدام الصادرة بحق المدانين "بالتعاون" والقتل؛ وبعد بضعة أيام، قال أنه ينبغي تنفيذ أحكام الإعدام. ومع أنه لا يعرف أن أية أحكام إعدام نفذت في قطاع غزة منذ عام 2005، أثارت هذه التصريحات مخاوف من أن تنفيذ أحكام الإعدام قد يكون وشيكاً.

ولم يقدم مسؤولون من حماس أسماء أو أعداد لأولئك الذين يمكن أن يواجهوا عقوبة الإعدام، لكن جماعات حقوق الإنسان أشارت إلى أن 17 شخصاً حكم عليهم بالإعدام في الخمسة عشر شهراً الماضية بعد إدانتهم "بالتعاون مع إسرائيل" أو القتل. وقد صدرت جميع هذه الأحكام عن محاكم عسكرية فلسطينية بعد محاكمات لم تُفِ بالحد الأدنى من المعايير الدولية، بما في ذلك تسعة أحكام ورد أنها أصدرت غيابياً. وتنص المادة رقم 131 من قانون عقوبات منظمة التحرير الفلسطينية الثوري لعام 1979 على عقوبة الإعدام في جريمة منفصلة، على الرغم من أن المجلس التشريعي الفلسطيني لم يصدق على هذا القانون. ويقضي القانون الفلسطيني بأن يصدق رئيس السلطة الفلسطينية على أحكام الإعدام كي يتسنى تنفيذ عمليات الإعدام، وهو إجراء لم يتخذ. وقالت التقارير أن النائب العام قال أنه بسبب انتهاء ولاية الرئيس عباس، ليست هناك حاجة لتصديق الرئيس.

مما يعكس الاتجاه العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام، في ديسمبر 2007، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة على قرار يدعو إلى وقف تنفيذ عالمي لأحكام الإعدام

إصابات الفلسطينيين في غزة
9 آذار/مارس - 10 آذار/مارس



ناسفة، وأسفر عن مقتل اثنين من المسلحين الفلسطينيين وجنديين إسرائيليين اثنين وإلى إصابة ثلاثة جنود آخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن جندياً إسرائيلياً قتل في حادث منفصل «بنيران صديقة» استهدفت ثلاثة مدنيين فلسطينيين كانوا يحاولون دخول إسرائيل.

ووقعت خسائر إضافية بين الفلسطينيين ولحقت أضرار بممتلكاتهم، فضلاً عن اعتقالات في صفوف المدنيين الفلسطينيين، خلال تطبيق قيود مفروضة على الوصول إلى المناطق المتاخمة للحدود بين غزة وإسرائيل. وفي هذا السياق، أصيب اثنان من الفلسطينيين، بينهما صبي عمره 15 عاماً، بنيران القوات الإسرائيلية عندما كانوا يجمعون الركام بالقرب من الحدود. واعتقلت القوات الإسرائيلية 40 فلسطيني آخر، بما في ذلك عشرة أطفال، كانوا يجمعون أنقاضاً على طول الحدود، في سياق عمليتي توغل منفصلتين، وأفرج عن 33 منهم بعد وقت قصير من استجوابهم. وإجمالاً توغلت الدبابات والجرافات الإسرائيلية بضع مئات من الأمتار داخل قطاع غزة في ما بلغ مجموعه 17 مرة خلال شهر وانسحبت بعد وقت قصير من القيام بعمليات تجريف للأراضي. وفي إحدى تلك العمليات، دمرت القوات الإسرائيلية منزلاً غير مأهول شرق خان يونس. وأطلقت القوات الإسرائيلية النار على أربعة مدنيين فلسطينيين آخرين وأصابتهم بجروح في ثلاثة مواقع منفصلة على طول الحدود في 30 آذار/مارس، أثناء مظاهرات في ذكرى "يوم الأرض".

ولا تزال قيود مماثلة مفروضة على الوصول تطبق على مناطق الصيد إلى ما بعد ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ. وفتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيراناً تحذيرية هذا الشهر باتجاه قوارب صيد فلسطينية في ست حوادث منفصلة. وفي واحدة من هذه الحوادث، أصيب صياد فلسطيني بجروح خطيرة ولحقت أضرار بالغة بقاربه.

من الاحتياجات السكنية الفعلية، وهي نتيجة لحظر اسرائيل المَطوّل الذي تفرضه على استيراد مواد البناء منذ حزيران/ يونيو 2007، والتي تفاقمت لاحقاً بسبب تدمير المنازل واسع النطاق خلال هجوم "الرصاصة المصنوب" العسكري.

الكهرباء والوقود الصناعي

كما واصلت واردات الوقود الصناعي المخصصة لمحطة توليد الكهرباء في غزة انخفاضها في آذار/مارس للشهر الرابع على التوالي إلى ما يقرب من 5.4 مليون لتر، وهو أدنى مستوى سجل له منذ كانون الثاني/يناير 2009. وهذا يمثل 41 في المائة من الاحتياجات الشهرية المقدره لمحطة توليد الكهرباء لتعمل بكامل طاقتها. وكنتيجة لهذا النقص المستمر في الوقود الصناعي، لا يزال أحد توربينتي المحطة الذي كان قد أُوقف عن العمل في الشهر السابق لا يعمل. ووفقاً لشركة غزة لتوزيع الكهرباء، منذ بداية 2010 اضطرت محطة غزة للطاقة لإغلاق أحد التربينتين العاملين لما مجموعه 52 يوماً، ولوقف التربينتين عن العمل بشكل كامل ليوم واحد.

وشهدت غالبية سكان قطاع غزة (ما عدا منطقة رفح) انقطاعات متوالية في التيار الكهربائي لمدد تصل إلى 12 ساعة في اليوم، كل يوم. الانخفاض في إمدادات الوقود لمحطة توليد الكهرباء منذ كانون الأول/ ديسمبر 2009 تبع انقضاء التزام المفوضية الأوروبية بتقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وهي المسؤولة عن عملية الشراء هذه.

من الجدير ذكره أنه سُمح لحمولة أربع شاحنات من قطع غيار الكهرباء المخصصة لشركة غزة لتوزيع الكهرباء بالدخول إلى قطاع غزة. ومنذ بداية السنة، دخلت إلى غزة 19 حمولة شاحنة من الكابلات الكهربائية والمحولات والفاصلات والمصاهر والموصلات وأعمدة الجهد المنخفض وأعمدة خشبية ومن الصلب. ولم تتم الموافقة على دخول الأدوات اللازمة لتصليح المعدات الكهربائية إلى قطاع غزة وهناك حاجة ماسة لها لإصلاح تربينات الكهرباء وغيرها من المعدات الحيوية المعرضة للعطل خلال أشهر الصيف الحارة. ولا يزال ما مجموعه أكثر من 50 حمولة شاحنة من المعدات الكهربائية ينتظر الحصول الموافقة من السلطات الإسرائيلية.

للدول التي لا تزال تستخدم عقوبة الإعدام ولتقييد استخدامها تدريجياً وخفض عدد الجرائم التي يمكن أن تفرض على ارتكابها.

آخر التطورات

نائب وزير الشؤون الاجتماعية يؤكد إعدام شخصين في 14 نيسان/أبريل.

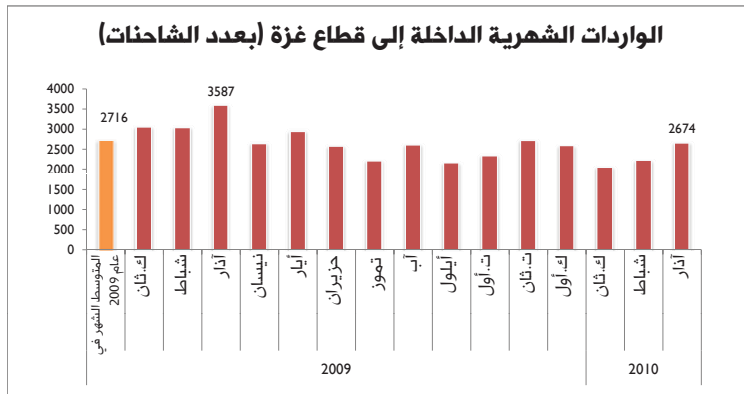
الواردات الى غزة

انخفاض في واردات الوقود الصناعي للشهر الرابع على التوالي وأعلى مستويات في استيراد غاز الطهي منذ تموز/ يوليو 2009

في آذار/مارس، ازداد عدد الشاحنات التي دخلت غزة للشهر الثاني على التوالي بما مجموعه 2,647 شاحنة محملة بالبضائع؛ وشكلت الإمدادات الغذائية والصحية ومواد التنظيف 81 في المائة من جميع الواردات. وخصّصت 12 في المائة من واردات هذا الشهر لوكالات المعونة الإنسانية. وبينما زاد عدد الشاحنات الواردة بنسبة 16 في المائة مقارنة بالشهر السابق، إلا أنها تقريباً نفس المتوسط الشهري للشاحنات التي دخلت غزة في عام 2009، وأقل بنسبة 78 في المائة من الرقم المقابل في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007 (12,350)، قبل استيلاء حماس على قطاع غزة.

واستمر دخول الزجاج، مع تسجيل دخول 44 شاحنة هذا الشهر. وعموماً، منذ 29 كانون الأول/ديسمبر 2009، عندما سُمح بتسليم أولى دفعات الزجاج إلى غزة، تم استيراد ما مجموعه 142 حمولة شاحنة حملت أكثر من 90,000 لوح زجاج عبر المعابر الحدودية الإسرائيلية. وأدى هذا التطور إلى انخفاض حاد في أسعار الزجاج في السوق، الذي تم توفيره في السابق فقط من خلال الأنفاق الموجودة تحت الحدود مع مصر، مما يسهل وصول أفقر شرائح المجتمع في غزة إليها¹⁷. وسيسمح استيراد الأخشاب والألمنيوم لأطر النوافذ للعديد من الأسر الغزية بعزل بيوتهم ضد تسرب الماء.

الواردات الشهرية الداخلة إلى قطاع غزة (بعد الشاحنات)



وسمح أيضاً هذا الشهر بدخول ما مجموعه حمولة شاحنتين ونصف من المواد اللازمة لرفع مستوى محطة الصرف الصحي التابع للأونروا في قطاع غزة. كما أبلغت السلطات الإسرائيلية الأمين العام للأمم المتحدة أنه سيتم الموافقة على دخول المواد اللازمة لوضع اللمسات النهائية على مشروع سكني تابع للأونروا في خان يونس يضم 150 وحدة سكنية قريباً. وبالرغم من أن ذلك سيكون خطوة إيجابية إذا نفذ، فإن المشروع يمثل أقل من واحد في المائة

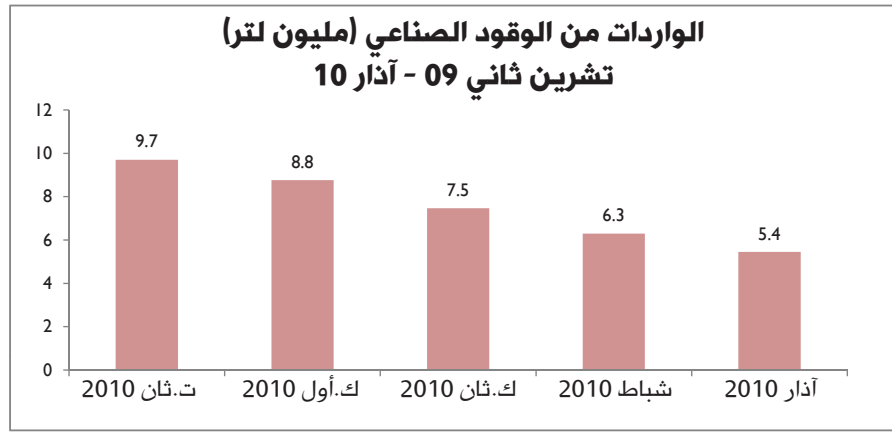


زاد انقطاع الكهرباء المستمر اعتماد قطاع غزة على مولدات الكهرباء. وقتل في عام 2010، وإلى الآن 17 شخصاً في حوادث مولدات وفي حوادث ذات صلة.

أدت أزمة الكهرباء المتواصلة إلى اعتماد السكان المتزايد على مولدات الكهرباء منخفضة الجودة، والتي يشغلها وقود منخفض الجودة، ويتم استيراد كليهما في الغالب عبر الأنفاق تحت حدود غزة مع مصر. ويرد أن هذه الزيادة أدت إلى زيادة في الحوادث والإصابات ذات الصلة من حرائق المولدات الكهربائية والتسمم بغاز أول أكسيد الكربون خلال العامين الماضيين أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة. ووفقاً لمدير خدمات الطوارئ في غزة، معاوية حسنين، قُتل ما مجموعه 17 شخصاً في الأشهر الثلاثة الأولى من 2010 في هذه الظروف؛ وهو نفس المعدل تقريباً، على أساس شهري، لعدد الوفيات في 2009، عندما قُتل 62 شخصاً في حوادث مشابهة، ولكنه أعلى بكثير من عام 2008 حيث بلغ مجموع حالات الوفاة 13 حالة. وأبلغ مستشفى الشفاء في مدينة غزة أيضاً أنه منذ بداية 2010، تم علاج 36 شخصاً بسبب إصابات سببها حوادث ذات صلة بالمولدات.

في حادث وقع الشهر الماضي، توفي ثلاثة أطفال من عائلة أبو جامع في بني سهيلة (تنسيم، 15 عاماً، وترنيم، 10 سنوات، وبسيم، 10 سنوات) في حريق شب عندما اشتعلت النار في وقود مولد كهربائي تسرب في المطبخ؛ وأصيب ثلاثة أطفال آخرون¹⁸. وصرح الدكتور نسيم أبو جامع، 48 عاماً، وهو والد الاطفال الستة، لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "نعاني من انقطاع التيار الكهربائي لحوالي 12 ساعة في اليوم... ونحن نعتمد على المولد الكهربائي ويجب أن نخزن بعض الوقود في منزلنا لبقاء المولد يعمل". وصرح أيضاً أن التقلبات المتكررة في أسعار الوقود المستورد عبر الأنفاق تشجع الناس على تخزين كميات كبيرة منه في منازلهم.

أيضاً في شباط/ فبراير، توفي شاب عمره 17 عاماً عندما اشتعلت النار بينما كان يصب الوقود في مولد ليلاً باستخدام مشعل إضاءة. وقال والده، وهو أستاذ جامعي عمره 54 عاماً، لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "كنت حذراً دائماً واعطيت تعليمات إلى أولادي بتجنب صب الوقود في المولد ليلاً". وأضاف أن "عدم وجود الكهرباء يعني أن سكان غزة العاديين لا يمكنهم الاستمرار في تسيير حياتهم اليومية. نعاني من 6-8 ساعات من انقطاع التيار الكهربائي تقريباً في اليوم، فلا يستطيع أولادي الدراسة، ولا يمكن لزوجتي غسل الغسيل إلا عندما يعود التيار الكهربائي، ولا يمكنها الحفاظ على المواد الغذائية القابلة للتلف بسبب عدم عمل ثلاجتنا، وأنا عندي مشاكل في إعداد المحاضرات بدون كهرباء."



الصادرات

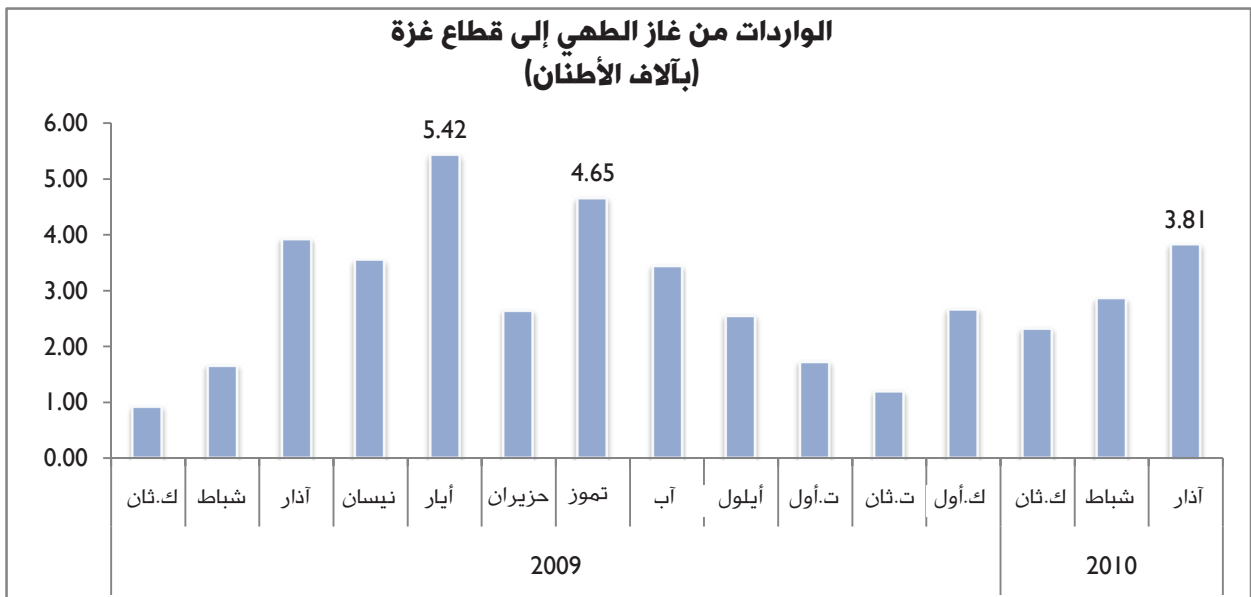
سُمح هذا الشهر بعبور 34 شاحنة محملة بالزهور المقطوفة عبر معبر كيريم شالوم، وهو أعلى بقليل من 29 حمولة شاحنة سمح بخروجها خلال الشهر السابق. ومنذ بداية عام 2010، تم تصدير 107 حمولة شاحنة من الزهور والفراولة من غزة. وخلال آذار/ مارس 2007، أي قبل فرض الحصار، تم تصدير 1138 حمولة شاحنة من المواد المتنوعة.

لا تزال حركة الناس من وإلى قطاع غزة مقيدة؛ وفتح معبر رفح بشكل استثنائي لمدة خمسة أيام

لا تزال حركة الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة عبر معابر ايريز ورفح الحدودية، والتي تسيطر عليها إسرائيل ومصر على التوالي، خلال شهر آذار/ مارس محدودة إلى حد كبير للحالات الطبية ولحالات انسانية أخرى.

زيادة غاز الطهي إلى أعلى المستويات منذ تموز/ يوليو 2009

في آذار/ مارس، دخل ما مجموعه 3,810 طن من غاز الطهي إلى غزة عبر خط أنابيب وقود كيريم شالوم. وهذا يمثل زيادة بنسبة 25 في المائة مقارنة مع الشهر السابق، وهو أعلى مستوى منذ 9 تموز/ يوليو عندما بدأت السلطات الإسرائيلية تدريجياً نقل واردات الوقود من معبر ناحال عوز إلى معبر كيريم شالوم، حتى الإغلاق النهائي لمعبر ناحال عوز في كانون الثاني/يناير 2010. أصبحت هذه الزيادة ممكنة نتيجة لرفع مستوى قدرة خط انابيب كيريم شالوم من 80-100 طن يومياً في السابق إلى نحو 200 طن يومياً الآن. ومع ذلك، تم الوصول إلى المستوى الأخير في شهر مارس خلال يومين فقط. وإذا حوفظ على هذا المستوى على أساس يومي، يمكن الوفاء بنسبة 80 في المائة من احتياجات قطاع غزة من غاز الطهي. وبالرغم من التحسن، فبسبب النقص الحالي لا يزال التقنين الذي بدأ العمل به في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 ساري المفعول.



الإنتاج المحلي. وتشمل هذه المواد بصورة رئيسية الأنقاض وبقايا الزجاج والمعادن والبلاستيك والخرسانة التي خلفها تدمير آلاف المنازل والمباني الحكومية والبنية التحتية العامة خلال هجوم "الرصاصة المصبوب" العسكري الإسرائيلي. وكان المعرض واحد من عدة مبادرات اضطلع بها أصحاب الصناعات المحلية لاستكشاف سبل ممكنة لاستئناف الأنشطة الصناعية مع التركيز على استخدام المواد الخام المتاحة محلياً²⁰.

وأدى الحصار الذي تفرضه إسرائيل على حركة البضائع عبر المعابر منذ حزيران/ يونيو 2007 إلى الانهيار الفعلي للقطاع الخاص، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة من 32 في المائة في الربع الثاني من عام 2007 إلى أكثر من 44 في المائة في الربع الأخير من عام 2009.²¹ وكان القطاع الصناعي أحد أكثر القطاعات تضرراً من الحصار. ووفقاً للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ومركز التجارة الفلسطينية، بحلول نهاية عام 2009، أغلقت 70 في المائة من المنشآت الصناعية البالغ عددها ما يقرب من 3,900 منشأة كانت تعمل في قطاع غزة قبل الحصار أبوابها بشكل تام، و اشتغلت 20 في المائة منها بواقع 10 في المائة تقريباً من طاقتها، واشتغلت 10 في المائة حتى نصف قدراتها.²² إضافة إلى ذلك، تم تدمير أو إصابة 324 منشأة صناعية باضرار خلال هجوم «الرصاصة المصبوب» العسكري، مما يجعل من إعادة فتحها أكثر كلفة عندما تتحسن الظروف.

فريق الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام يبدأ تدمير الذخائر غير المنفجرة

في بداية آذار/ مارس، بدأت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تدمير الذخائر غير المنفجرة التي كانت قد كشفت في وقت سابق وأمتت منذ بداية برنامج إزالة الألغام في كانون الثاني/ يناير 2009. وحتى الآن، نجحت الدائرة في تدمير 32 من الذخائر غير المنفجرة، منها 24 ذخائر 155 ملمتر من الفوسفور الأبيض. وينفذ هذا البرنامج بالتعاون مع السلطات ذات الصلة داخل غزة وإسرائيل. وينبغي أن تُجرى التفجيرات مرتين في الأسبوع خلال الأشهر الثلاثة أو الأربع المقبلة، مع إعطاء الأولوية لتدمير ذخائر الفوسفور الأبيض غير المنفجرة لاسيما بسبب التهديد الذي تشكله على السكان والبيئة. ومنذ كانون الثاني/ يناير 2009، حتى 25 آذار/ مارس 2010، كشف فريق الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام - مكتب غزة وأزال بأمان ما مجموعه 345 ذخيرة غير منفجرة، بما في ذلك 60 قذيفة فوسفور أبيض. وتم العثور على نصف القذائف غير المنفجرة تقريباً في انقاض المباني المدمرة.

في الفترة بين 1 و5 آذار/ مارس، فُتح معبر رفح بشكل استثنائي لمدة خمسة أيام متتالية، غادر خلالها ما مجموعه 4,416 فلسطينياً قطاع غزة وسُمح بعودة 819 آخرين. وعلى النقيض من ذلك، رفضت السلطات المصرية السماح لطلبات مغادرة غزة عبر معبر رفح قدمها 580 فلسطينياً لأسباب غير واضحة. وتسبب حالة عدم اليقين وعدم القدرة على توقع متى يُفتح، جنباً إلى جنب مع معايير مبهمه للموافقة على المرور والاحتفاظ، صعوبات للمسافرين الفلسطينيين المارين عبر معبر رفح.

وخلال آذار/ مارس، زاد عدد الفلسطينيين الذين حصلوا على تصاريح خروج خاصة من السلطات الإسرائيلية، ونجحوا لاحقاً في عبور معبر إيريز (2,463) زيادة طفيفة مقارنة مع شباط/ فبراير (2,037)؛ وكان أكثر من نصف هؤلاء (نحو 56 في المائة) مرضى ومرافقين لهم، بينما كان معظم الباقين فلسطينيون يقومون بزيارات عائلية.

أحدث المستجدات بخصوص الإحالات الطبية الى الخارج

في آذار/ مارس، وافقت دائرة الإحالة إلى الخارج في غزة على 1,197 طلباً تقدم به مرضى غزيون لإحالتهم إلى مرافق طبية في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وإسرائيل والأردن ومصر. ومن بين هذه الإحالات، قُدمت 86 في المائة (1,029) إلى مكتب الارتباط الإسرائيلي في المنطقة لإصدار تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز، تمت الموافقة على 76 في المائة وأجلت 22 في المائة ورُقضت اثنتان في المائة من الطلبات¹⁹. بينما انخفض معدل موافقات هذا الشهر مقارنة بالشهر السابق (76 مقابل 80 في المائة) فإنه لا يزال أعلى من المتوسط الشهري للموافقات خلال عام 2009 (67 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الانخفاض في معدل الموافقات، فإن العدد الفعلي للمرضى الذين عبروا فعلياً عبر معبر إيريز في آذار/ مارس (766) ازداد زيادة طفيفة بنسبة ستة في المائة مقارنة مع الرقم الموازي في شباط/ فبراير. أيضاً هذا الشهر، تمكن 490 من المرضى الذين إحالتهم دائرة الإحالة إلى الخارج لتلقي العلاج الطبي في مصر من عبور معبر رفح، في حين منعت السلطات المصرية 136 آخرين من دخول مصر.

مبادرة جديدة لتشجيع استخدام المواد المعاد تدويرها

لتشجيع انتعاش الصناعات المحلية، نظم الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في قطاع غزة معرض "الابتكار تحت الحصار"، والذي هدف إلى تشجيع استخدام المواد المعاد تدويرها في

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

موقف الأمم المتحدة أن المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك في القدس الشرقية، غير شرعية بموجب القانون الدولي، ودعا الى تجميد النشاط الاستيطاني وعمليات الإخلاء والهدم. ورحب أيضاً بقرارات اسرئيل الاخيرة بالسماح بدخول المواد لاستكمال عدد من مشاريع الأمم المتحدة، مشيراً الى ان هذا لا يزال أقل بكثير مما هو مطلوب لتلبية احتياجات السكان.

امكانية وصول المساعدات الإنسانية

أبلغ موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية هذا الشهر عن 61 حادثة وصول (تأخيرات أو رفض الوصول/ الدخول)²³ عند الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن عدد الحوادث كان تقريباً نفس عدد حوادث الشهر السابق (59 حادثة)، فقد فقدت الوكالات الإنسانية في آذار/ مارس 40 في المائة أكثر ساعات عمل الموظفين مقارنة بشباط/ فبراير (320 ساعة مقابل 191 ساعة). وكان حوالي نصف عدد الحوادث المبلغ عنها نتيجة لمطالبة القوات الإسرائيلية بتنفيذ عمليات تفتيش داخلي لسيارات الأمم المتحدة. ووقعت معظم حوادث هذا الشهر (73 في المائة) عند الحواجز الموجودة قرب الجدار، ومعظمها تقع حول القدس الشرقية أو تؤدي إليها؛ وارتبطت شرطة الحدود الاسرائيلية في 66 في المائة من الحوادث.

وخلال آذار/مارس، دخل/ خرج ما يقرب من 1450 موظفاً من موظفي المنظمات الإنسانية إلى/ من قطاع غزة عبر معبر إيريز. وشكل موظفو الامم المتحدة 36 في المائة فقط منهم؛ أما الباقون فكانوا من موظفي منظمات إنسانية أخرى. وأبلغ عن وقوع ما مجموعه 14 حادثة وقت العبور من معبر إيريز. ونتيجة لذلك خسر المجتمع الإنساني 44 ساعة عمل موظفين، أو ما يعادل ستة أيام عمل، بينما كانوا يحاولون العبور.

وقدمت وكالات الأمم المتحدة ما مجموعه 45 طلباً للسماح بدخول وخروج موظفين محليين من قطاع غزة عبر معبر إيريز. ووافقت إدارة الارتباط المدني على 36 في المائة من الطلبات. ولا تزال 64 في المائة منها معلقة حتى وقت نشر هذا التقرير، على الرغم من عدم رفض أي منها. ولا يزال من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل، على حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية والقدس الشرقية والهويات الإسرائيلية دخول غزة. وأعطى أربعة موظفين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية والقدس الشرقية والهوية الإسرائيلية موافقات كهذه في آذار/مارس.

مؤشرات حماية الأطفال	شباط/ فبراير 2010	آذار/مارس 2010
عدد القتلى في صفوف الأطفال الفلسطينيين	0	2
عدد القتلى في صفوف الأطفال الإسرائيليين	0	0
عدد الإصابات في صفوف الأطفال الفلسطينيين	15	57
عدد الإصابات في صفوف الأطفال الإسرائيليين	0	0
عدد الأطفال الفلسطينيين الذين تشردوا نتيجة هدم المنازل	8	0
عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية	343	342

الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية يقومان بزيارة للأراضي الفلسطينية المحتلة

زار وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الاغاثة الطارئة جون هولمز الأراضي الفلسطينية المحتلة، في الفترة من 28 شباط/ فبراير حتى 5 آذار/مارس، لاستعراض الحالة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وخلال الزيارة، التقى هولمز عدداً من المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص وأعضاء في مجتمع المؤسسات الإنسانية. ودعا هولمز لرفع الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة للسماح ببدء إعادة الإعمار وإعادة تنشيط القطاع الخاص، وأشار إلى أن الوضع الحالي يساعد فقط في استمرار التهريب عبر الأنفاق وتقويض اقتصاد قطاع غزة المشروع. وعبر هولمز أيضاً عن قلقه إزاء الوضع في المنطقة "ج" من الضفة الغربية، حيث يحظر البناء والتنمية الفلسطينية فعلياً. وأشار الى انه بالإضافة إلى تعريض جهود السلام للخطر، فأن للجدار وتوسيع الاستيطان والطرود القسري والهدم المستمر آثار إنسانية شديدة على المجتمعات الفلسطينية المحلية.

زار الأمين العام للأمم المتحدة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة من 21 حتى 22 آذار/مارس. وخلال مهمته شدد الأمين العام على التزام الأمم المتحدة بمساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في العامين المقبلين. وعبر الأمين العام عن بالغ قلقه إزاء "الوضع الإنساني المتدهور" للفلسطينيين ودعا إلى الهدوء من جميع الأطراف في مواجهة أعمال العنف الأخيرة ومقتل المدنيين. وكرر

أحدث المستجدة بخصوص عملية المناشدة الموحدة وصندوق الاستجابة الإنسانية

بلغت قيمة عملية المناشدة الموحدة عام 2010 في الأراضي الفلسطينية المحتلة 664.4 مليون دولار. واعتباراً من آذار/مارس، وصلت مستويات التمويل إلى 70.4 مليون دولار أو 11 في المائة من مجموع الاحتياجات. القطاعات التي جذبت مساهمات حتى الآن هي الزراعة (3 في المائة من إجمالي احتياجات القطاع) ونقد مقابل العمل ومساعدة نقدية (9 في المائة) والأمن الغذائي (8 في المائة) والصحة والتغذية (6 في المائة) والحماية (7 في المائة) والمياه والصرف الصحي والنظافة (3 في المائة).

الهوامش

1. انظر أيضاً في 11 آذار/مارس 2010 استجابة بلدية القدس التي تدحض الأرقام الصادرة عن منظمة غير عميم الإسرائيلية، التي ورد ذكرها في المقال.
2. يعقوف لابين، "منازل يهودية في القدس الشرقية تحصل على موافقة مبكرة"، جيروزالم بوست، 24 آذار/مارس 2010.
3. قدمت الخطة رسمياً للجنة التخطيط المحلية يوم 11 نيسان/أبريل 2010
4. ومن بين هذه الخطط المذكورة أعلاه 19 خطة حددتها حركة السلام الآن.
5. إذاعة الجيش الإسرائيلي، 8 آذار/مارس 2010، أذيع الساعة التاسعة صباحاً.
6. السلام الآن، "وزارة الدفاع تعترف: ربع جميع المستوطنات حرق تجميد المستوطنات"، شباط/فبراير 2010. عنوان الموقع: <http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&docid=4564>
7. 1 آذار/مارس (بدأ هذا الإغلاق العام في 26 شباط/فبراير) من 12 حتى 18 آذار/مارس، وبين 29 آذار/مارس حتى 6 نيسان/أبريل.
8. انظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "بعد خمس سنوات من رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري"، تموز/يوليو 2009، ص 17.
9. برنامج الأغذية العالمي والأونروا واليونسيف، المسح الاستقصائي الخاص بالأمن الغذائي والتغذية في مجتمعات الرعاة في المنطقة "ج"، آذار/مارس 2010.
10. تستغرق كل جولة نحو أسبوعين للتنفيذ فعلياً، على أساس دورة توزيع من ثلاثة أشهر.
11. قتلت القوات الإسرائيلية قبل هذا الحادث، في أول آذار/مارس، نشطاً فلسطينياً وأصابت آخر بالقرب من الحدود الإسرائيلية مع غزة.

1. وقع ثاني أكبر عدد من الإصابات في شباط/فبراير 2007، عندما أصيب 251 فلسطينياً في خضم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المباشر في الضفة الغربية.
2. انظر منظمة بتسيلم http://www.btselem.org/english/firearms/20100328_army_to_investigate_killing_of_youths_in_iraq_burin.asp مستشفى نابلس، الذي أجرى تشريح الجثتين، ادعى أن الذخيرة الحية استخدمت، وشكك في ادعاء الجيش الإسرائيلي أنه استخدم الرصاص المعدني المغلف بالمطاط فقط.
3. هآرتس <http://www.haaretz.com/hasen/pages/1160984.html>، والموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت، واي نت <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3871823,00.html>
4. انظر في نير حسون، على سبيل المثال؛ "إسرائيل تخطط لبناء 50,000 وحدة سكنية في القدس الشرقية"، هآرتس، 11 آذار/مارس 2010، وعوفر بيترسبورغ، "إرساء الأسس للأزمة المقبلة"، يديعوت أحرونوت، 11 آذار/مارس 2010، ض. 4. ترجمة النص العبري.
5. "السلام الآن"، خطط البناء المستقبلية لليهود في القدس الشرقية"، 11 آذار/مارس 2010. متاحة على: <http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=66&docid=4597>، ومن بين هذه خطط لبناء 1,600 وحدة سكنية في مستوطنة رامات شلومو، والتي حظيت باهتمام إعلامي كبير في آذار/مارس؛ وخلال هذا الشهر، وافقت اللجنة الإقليمية على "إيداع" هذه الخطط للمراجعة العامة.
6. انظر في نير حسون، "إسرائيل تخطط لبناء 50,000 وحدة سكنية في القدس الشرقية"، هآرتس، 11 آذار/مارس

20. انظر أيضاً: مراقب الشؤون الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عدد شباط/ فبراير 2010، ص 11.
21. المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، دراسة القوى العاملة الاستقصائية، عدة سنوات، التعريف الموسع.
22. الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ومركز التجارة الفلسطينية، بعد عام من العملية العسكرية: استشراف معابر قطاع غزة والمنشآت الصناعية المتضررة، كانون الثاني/ يناير 2010، ص 8.
23. وهذا أقل بنسبة 13 في المائة تقريباً عن المتوسط الشهري للحوادث في عام 2009 (69 حادثاً).

17. وصل سعر الزجاج الى 150-180 شيقلاً للمتر المربع الواحد، مباشرة بعد هجوم "الرصاص المصبوب" العسكري. ومنذ تخفيف الحظر المفروض على الزجاج، تراجعت أسعاره إلى 20-50 شيقلاً للمتر المربع الواحد.
18. وهذا هو الحادث الذي أشار اليه عن طريق الخطأ مراقب الشؤون الإنسانية في عدد شباط/ فبراير بأن سببه عطل في المولد.
19. من بين 226 مريضاً أجلت السلطات الاسرائيلية طلباتهم، تم استدعاء 30 للاستجواب من جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) (UNESCO)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) (OCHA)، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أنروا) (UNRWA)، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، الحق، بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال - قسم فلسطين (PS-DCI)، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP، ACAD، ACF-E، AAA،

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الكاملة والملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_03_15_english.pdf